

التنوع الاقتصادي في العراق في ظل اجراءات السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط

هدى مهدي البياتي

قسم اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

Email: huda.mahdi@uokerbala.edu.iq , ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

غصون كاظم عبيد آل جاراالله

قسم اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

Email: ghasun.k@uokerbala.edu.iq , ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

المستخلص

معلومات البحث

تواريخ البحث:

التقديم: 2024 / 02 / 27

المراجعة: 2024 / 11 / 05

قبول النشر: 2024 / 11 / 13

نشر الكتروني: 2024 / 12 / 01

تسلسل الصفحات: 178 - 170

الكلمات المفتاحية:

التنوع الاقتصادي، السياسة المالية، أسعار النفط.

المراسلة:

أسم الباحث : هدى مهدي علي

Email:

huda.mahdi@uokerbala.edu.iq

يهدف هذا البحث الى الوقوف على واقع التنوع الاقتصادي في العراق في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية واجراءات السياسة المالية المتمثلة بدراسة الابرادات العامة والابرادات النفطية وغير النفطية في العراق وقياس التنوع فيها باستخدام بعض مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي حيث اتضح ارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مع تراجع حاد لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين هذا الناتج وانخفاض التنوع الاقتصادي في هذه القطاعات ، رغم توفر الامكانات المالية والبشرية في العراق التي تؤهله ليكون من البلدان الاكثر تنوعا من الناحية الاقتصادية الا ان الظروف الاقتصادية والامنية التي مر بها حالت دون تحقيق ذلك مما جعل الاقتصاد العراقي رهينة الاختلافات الهيكلية والبنوية والتي انعكست بشكل واضح على الاداء الاقتصادي فيه، لذا يوصي الباحثان بضرورة زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة تمهيدا لتعزيز التنوع الاقتصادي

1. المقدمة

ان تنوع القاعدة الاقتصادية بشكل عام وهيكل الصادرات بشكل خاص يعد من المسلمات المهمة للسياسة الاقتصادية، والحل يكمن في تطوير القطاعات الاقتصادية المؤهلة اقتصاديا ومن ابرزها القطاع الصناعي وزيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ ينبغي اجراء تنوع القاعدة الانتاجية في اطار السلع والخدمات والاسواق الدولية فهي سبيل آمن لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا يتطلب سلسلة متعاقبة التأثير في الهياكل البنوية للاقتصاد الوطني في العراق، وتكمن اهمية البحث في تسلط الضوء على التنوع الاقتصادي كأداة مهمة في تنمية الهيكل الانتاجي والابرادات في بلدان العالم المختلفة ومنها العراق والوقوف على اهمية تنوع الابرادات وخاصة الابرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي احادي الجانب مثل العراق اما هدف البحث هو مقارنة اقتصادية بين التنوع الاقتصادي والسياسة المالية المتمثلة بالابرادات وخاصة غير النفطية منها وتكمن مشكلة البحث في بيان الى اي مدى استطاع العراق من الاعتماد على الابرادات غير النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية بل وعلى التنوع بشكل عام. وينطلق البحث من فرضية مفادها ان اعتماد مبدأ التنوع الاقتصادي يمكن ان يؤدي الى التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء تقلبات اسعار النفط العالمية تم اعتماد الاسلوب الوصفي والاستقرائي النظري وذلك بالاعتماد على المعطيات الجزئية وصولا الى المعطيات الكلية.

2. هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الامور الاتية :-

- 1- رؤية اقتصادية للتنوع الاقتصادي في اطار السياسة المالية وتقلبات اسعار النفط العالمية في العراق.
- 2- مقارنة اقتصادية بين التنوع الاقتصادي والسياسة المالية المتمثلة بالابرادات وخاصة غير النفطية منها.
- 3- قياس التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرشمان-هرفندال.

3. أهمية البحث

يكتسب البحث اهميته من النقاط الاتية:

- 1- من كونه يسלט الضوء على التنوع الاقتصادي كأداة مهمة في تنمية الهيكل الانتاجي والابرادات في بلدان العالم المختلفة ومنها العراق .

2- الوقوف على اهمية تنوع الإيرادات وخاصة الإيرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي أحادي الجانب مثل العراق.

4. الجانب النظري

1.4. مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي أقوى أنواع السياسات الاقتصادية، إذ إن تطور أهداف السياسة الاقتصادية وانتقال اهتماماتها كان لابد معه انتقال هدف اهتمام السياسة المالية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها المحافظة على مستوى التشغيل الكامل الذي وصلت إليه البلدان من خلال استخدام السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة التضخم على المستوى الكلي ومن ثم إتباع الإجراءات الضرورية (السياسة المالية) لمكافحة التضخم في قطاعات معينة طبقاً لنوعيته لإعادة التوازن بين العرض والطلب. [19]

أذاً السياسة المالية يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال إعادة توزيع أعبائها بين الأفراد، في حين إن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة، إذ تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة... الخ لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية. [7]

2.4. أهمية السياسة المالية في التنوع الاقتصادي

تعد السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المهمة التي تروم الدولة من خلالها لتحقيق عدة غايات، وهذا الأمر مرهون في مدى قدرة الدولة في معالجة عجز الموازنة دون أن يخلق اضطراباً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي، وهذا الأمر يتعلق بطبيعة الوسائل المستخدمة في تمويل هذا العجز إذ أن الوسائل المعتمدة في تمويل عجز الموازنة قد يكون له آثار إيجابية أو سلبية على النمو الاقتصادي.

حيث يمكن للدولة أن تتوجه للتنوع الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية (الضرائب والإنفاق الحكومي)، إذ تستطيع الحكومة من خلال التأثير في هذه الأدوات أن توجه الاقتصاد على وفق السياسة المرسومة له، فإذا ما كان الاقتصاد يعاني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومة أن تستخدم أدوات السياسة المالية التوسعية وتنشط الأنفاق الاستثماري أو الإنفاق على السلع الاستهلاكية من خلال توفير القروض الحكومية وبأسعار منخفضة، وقد تحدثت الحكومة على اختلاف مستوياتها عجزاً في وقت ما أو تحقق فائضاً في موازنتها في أوقات أخرى، ويبدو أن العجز أو الفائض في الموازنة الحكومية دليل على أن السياسة المالية توسعية أو انكماشية، إذ يشير العجز إلى سياسة مالية توسعية في حين يشير الفائض إلى سياسة مالية انكماشية. [16]

وتتعدد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة وفق نموذج الدولة المتخلطة أو الدولة المنتجة في العصر الحديث ويمكن اعتبار كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة أبرز أدوات السياسة المالية ومن أدوات السياسة المالية:-

1- النفقات العامة: وهي من أبرز أدوات السياسة المالية ويقصد بها مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لإشباع الحاجات العامة. [21]

2- الإيرادات العامة: وهي المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة من مصادرها المختلفة.

3- الموازنة العامة: وتعرف بأنها خطة مالية للحكومة تحتوي على تقديرات للإيرادات وللنفقات العامة للفترة المالية المقبلة. [25]

3.4. السياسة المالية والهيمنة النفطية

أيقنت بعض دول العالم نتيجة لتجاربها الطويلة في إدارة اقتصادها الكلي بأنه لا مخرج من حلقة الفقر والنهوض بمفاصل الاقتصاد الوطني وجعل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها موضع التطبيق العملي إلا من خلال التنوع الاقتصادي وتوسيع تشكيلة الإيرادات العامة من خلال تطبيق وتوجيه أدوات السياسة المالية بما يخدم عملية التنوع الاقتصادي، سواء من خلال تنمية مصادر إيراداتها التقليدية أو من خلال إيجاد مصادر جديدة، إلى جانب تصحيح مسار مؤسسات القطاع العام وفسح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دوره المؤثر في إدارة الاقتصاد الوطني.

إما في الاقتصادات الربعية وخصوصاً تلك التي تعتمد على مورد النفط، فإن الإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة مقارنة مع الإيرادات العامة المتأتية من المصادر التقليدية (الضرائب، والرسوم) وبما أن الإيرادات النفطية تكون عادة بالعملة الأجنبية فمن الطبيعي أن تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لتحويل هذه العملة إلى عملة محلية لتغطية نفقاتها الداخلية، هذه العملية تؤدي إلى زيادة عرض النقد كون البنك المركزي يقوم بتقيد العملة الأجنبية أي تحويلها إلى عملة محلية عن طريق الإصدار النقدي الجديد وبالتالي زيادة السيولة المحلية الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي والذي يعد المصدر الأساس في خلق السيولة. [15] ومن أهم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة للحد من ظاهرة الهيمنة المالية للنفط هي [10]:-

1- دعم القطاع الصناعي:- يعد القطاع الصناعي المحرك الأساسي للاقتصاد فهو من أبرز الأنشطة الاقتصادية وذلك للدور الريادي الذي يمارسه في التأثير على رفع مستوى الإنتاج وخلق وظائف جديدة وتشجيع الاستثمار وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية الحكومية التي تعرضت للتدمير ودعم المنتجات الصناعية المحلية وإلزام الوزارات ومؤسسات الدولة بشراء احتياجاتها من منتجات الصناعات الوطنية لتشجيع الصناعات المحلية. [6]

2- دعم القطاع الزراعي:- يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي كونه يعمل على توفير الأمن الغذائي إضافة لدخول منتجاته كمواد أولية لمختلف الصناعات. [24]

3- دعم قطاع الخدمات:- من أهم ما يشتمل عليه قطاع الخدمات هو قطاع السياحة التي يعد من الموارد المهمة لتوفير العملة الصعبة، ولجعل هذا القطاع يساهم كمصدر من مصادر الإيرادات غير النفطية فإنه يجب العمل على تأهيل وتطوير البنى التحتية في كافة المجالات. [22]

5. الجانب التطبيقي

1.5. التنوع الاقتصادي (المفهوم والاهمية والتحديات وتقلبات اسعار النفط في العراق)

يشكل التنوع الاقتصادي أحد أساسيات التنمية المستدامة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية سواء في تعدد أنواع السلع والخدمات أو الأسواق بما فيها الدولية.

2.5. مفهوم التنوع الاقتصادي

يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة [4] كما وصف التنوع الاقتصادي على أنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعته متزايدة تتشارك في تكوين الناتج. [23] أي التنوع الاقتصادي عادة يشير إلى تنوع الصادرات وتطبيق السياسات التي تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التي غالباً ما تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية. [18]

3.5. أهمية التنوع الاقتصادي

يستخدم التنوع الاقتصادي لتحول الاقتصاد من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل إلى اقتصاد متعدد المصادر بحيث توزع على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض مواجهه التقلبات الاقتصادية والصدمات وتأتي أهمية التنوع الاقتصادي من كونه يجنب الاقتصاد الصدمات الخارجية كذلك زياده في المكاسب وخلق فرص عمل قادره على استيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تفعيل دور القطاع الخاص⁽ⁱ⁾ لأن القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الايدي العاملة بسبب اعتماده الرئيسي على استثمارات الرأسمالية الكبيرة أي أنها كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمل، فضلاً عن أن نوعيه العمالة التي يتطلبها هذا القطاع هي عمالة ذات مهارات عالية، لهذا الصناعة النفطية لا تستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية لذا فإن التنوع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة وله أثره الواضح في زيادة القوة العاملة وتقليل نسبه البطالة في الاقتصاد. كما يساهم التنوع الاقتصادي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كون أن معظم الدول لا سيما النامية تتصف اقتصاداتها بأنها أحادية الجانب أي أنها تعتمد في إيراداتها على مورد اقتصادي واحد كالنفط وأن التنوع يكون من خلال اعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية التي سوف تقلل من تأثير الصدمات التي يحدثها انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الوطني وما يؤثر إيجاباً في تشغيل عدد كبير من العاطلين بسبب تهيئه باقي القطاعات وبالتالي تقليل نسبه الفقر. [5]

4.5. التحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي

يواجه التنوع تشابكات وتحديات عديدة ومن هذه التحديات عدم استقرار الامني والاقتصادي والسياسي وذلك بسبب الاحتلال الأمريكي الذي جعل من العراق ساحة للصراعات السياسية والاقتصادية فضلاً عن إلى عدم وجود رؤية استراتيجية اقتصادية من قبل الدولة، حيث أصبحت الحاجة لتنوع الاقتصاد العراقي أكثر إلحاحاً مع كثرة الدعوات من قبل المختصين وأشار الباحثين حول أهمية التنوع يكون عن طريق خلق قاعدة إنتاجية متنوعة للاقتصاد العراقي لما يمتلكه من موارد مالية ومادية وبشرية تؤهله للنهوض بمتطلبات التنوع الاقتصادي والابتعاد عن السمة الربعية التي لازمت النشاط الاقتصادي العراقي، ويستحوذ قطاع النفط على 90% من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم أوجه الاعتماد على النفط هو اعتبار سعر البرميل كمثبت مالي للسياسة المالية، وفي ضوء اسعار النفط يتم تحديد الإيرادات العامة السنوية وكذلك الأوضاع المالية المرهونة بهذا القطاع [17] يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي أي أنه يعبر عن الاقتصاد الكلي للبلد.

الجدول (1) يبين نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة قطاع الخدمات	مساهمة القطاع الزراعي
2010	2.139323	23.46045	4.865306
2011	2.902258	21.61722	4.693729
2012	2.822118	21.59064	4.276317
2013	2.35084	22.51306	4.87886
2014	1.891739	22.19063	4.8663
2015	2.042104	33.98627	4.748309
2016	2.252869	2.239662	3.874272
2017	2.609176	1.845183	2.812169
2018	1.796217	17.21674	1.95073
2019	1.999527	25.77367	3.334401
2020	0.800000	32.20000	1.330000

نلاحظ من الجدول (1) ضعف مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الاعتماد الكلي على القطاع النفطي والذي يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات، ومن الجدول أعلاه نلاحظ مدى ضعف مساهمة القطاع الصناعي في حين لو تم استغلال هذا القطاع بالشكل الصحيح فيمكن أن يشكل مصدر مهم للإيرادات والجدول الآتي يوضح إجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية.

الجدول (2) يبين إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	إجمالي الصادرات الغير نفطية (مليون دولاراً)	إجمالي الصادرات النفطية (مليون دولاراً)
2010	174	51590
2011	221	79460
2012	296	93913
2013	214	89555
2014	182	83799
2015	191	51136

41208	90	2016
57344	215	2017
86235	125	2018
81100	485	2019
46673	156	2020

ومن خلال الجدول (2) يظهر بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية ومشتقاتها 95% من مجموع الصادرات، وتراوحت باقي الصادرات بين 1% و 5% من مجموع الصادرات مما يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط، وبالمقابل تركزت الاستيرادات على السلع الاستهلاكية و غياب السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، وذلك يعود الى غياب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في العراق، إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي للمدة المذكورة يظهر أمرا بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كلياً على الإيرادات النفطية، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نمواً في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ما انعكس فعلاً منذ منتصف 2014 حالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في نفق الأزمة المالية. [11]

5.5. مقومات التنوع الاقتصادي

عانى العراق من الحروب ومن الحصار الاقتصادي الذي انهك ودمر بنيته التحتية وانعكس ذلك كله على تراجع معدلات النمو، وحاول صناع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق بالتعاون مع المنظمات الدولية لرسم التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي ولجمع شتات ما تبقى منه قدر الامكان والنهوض بالاقتصاد العراقي من خلال استغلال المقومات المتمثلة بالموارد البشرية والطبيعية اذ يمتلك العراق العديد من مقومات النهوض التي بالإمكان استفادة منها لجعله من الدول المزدهرة اقتصادياً ومن هذه المقومات:

- 1- الموارد الطبيعية: الطبيعة هي المعين للإنسان على امتداد تاريخه الطويل وقد من الله على العراق بوفرة هذه الموارد المتمثلة بالأراضي الصالحة للزراعة والمياه والمعادن والنفط، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في العراق (181 مليون) دونم والمستغلة منها تمثل 28% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة حيث استخدام هذه الأراضي بشكل صحيح يمكن ان يؤدي الى ارتفاع الاكتفاء الذاتي وتقلص الفجوة الغذائي ويعد قطاع الزراعة من اهم القطاعات في تنوع الهيكل الاقتصادي. [1]

- 2- الموارد المائية: يمتلك العراق نهري دجلة والفرات والذي يقدر واردهما السنوي (70) مليار متر مكعب اضافته الى معدلات مياه الامطار الموسمية واذا استخدم هذا المورد بشكل صحيح فسوف يؤدي الى النهوض بالقطاع الزراعي الذي تعد المياه المورد الاساسي الذي تحتاجه الزراعة.

- 3- الموارد المعدنية: يمتلك العراق موارد معدنية كثيرة ويأتي النفط في مقدمة هذه الموارد حيث يحتل العراق المرتبة الثالثة من ضمن دول المصدرة للنفط.

- 4- الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية من اهم مقومات العلوم والتكنولوجيا اذا احسن استخدامها وادارتها بشكل صحيح، حيث العديد من الدول الصناعية المتقدمة تفتقر للموارد الطبيعية كاليابان والمانيا وبعد العقل البشري هو المورد الاساسي لهذه الدول، ويتسم الشعب العراقي بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر عدد سكان العراق بنحو (43.53) مليون نسمة لعام 2021 وتعد القوى العاملة اهم عناصر انتاج المهمة في الاقتصاد العراقي خاصة اذا كانت تتمتع بمستوى عالي من التعليم والتدريب. [1]

6.5. أزمة أسعار النفط

تعرضت أسعار النفط الخام لتراجع كبير في منتصف 2014، لتنتهي مرحلة استقرار سعري استمر أربع سنوات بعد تعافي الاسواق النفطية من تبعات الازمة المالية في 2008، ويُعد هذا ثالث أكبر انخفاض خلال الثلاثين سنة الماضية، ساهمت به عوامل عدة اهمها عدم تطابق توقعات العرض والطلب والتغيير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط - OPEC ، فضلاً عن ارتفاع الدولار، وقد حملت أزمة انخفاض أسعار النفط الخام آثار كبيرة ألقت بظلالها على اقتصادات الدول المصدرة له، إذ شهدت تلك الدول مرحلة ركود حاد، كنتيجة متوقعة لأي اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل احادي . [20]

ان انخفاض أسعار النفط الخام في منتصف 2014 شكلت صدمة عرض استثنائية اذ نتجت بدرجة أساس عن عدم تطابق عرض النفط العالمي مع توقعات الطلب عليه، ونتيجة هذه التقلبات في الاسعار أصبح العراق بأمر الحاجة الى تطبيق اجراءات لمواجهة تداعيات انخفاض الأسعار في ضل زيادة اجمالي النفقات العامة، إن الهدف الأساسي من أية اجراءات حكومية لمواجهة الأزمة المالية الحالية، سوف يتمثل بضغط وترشيد النفقات ومحاولة ايجاد وسائل تمكن الدولة من خلالها زيادة الإيرادات من بعض المصادر التي يمكن تفعيلها بشكل أفضل، اذ تشكل الإيرادات النفطية حوالي 95% من اجمالي الإيرادات العامة، في وقت تنخفض فيه الإيرادات غير النفطية من حصيلة الضرائب والرسوم بسبب الظروف الاقتصادية الحالية واجراءات الدولة في تأجيل استئصال بعض الإيرادات ، [14] ومن أجل التأسيس لسياسات اقتصادية ناجحة، لابد أن تعمل الحكومات المقبلة لإخراج الاقتصاد العراقي من ريعته الشديدة والذهاب الى سياسات التنوع الاقتصادي في اطار اجراءات الأمد الطويل وينبغي أن تركز على دور فاعل للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية، والجدول الاتي يوضح كميات النفط المصدرة وسعر برميل النفط:- [3]

الجدول (3) يبين كمية النفط المصدر (مليون) وسعر البرميل (دولاراً) في العراق للمدة (2012-2022)

السنة	كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل)	معدل سعر البرميل (دولاراً)
2012	887	106.00
2013	872	102.30
2014	918	91.60
2015	1,097	44.70

2016	1.208	36.10
2017	1.208	49.30
2018	1.410	66.60
2019	1.449	61.06
2020	1.255	38.42
2021	1.259	68.39
2022	1.359	95.62

نلاحظ من الجدول (3) ان كمية النفط المصدر في العراق في تذبذب بلغت كمية النفط المصدرة 887 مليون برميل في عام 2014 وسعر البرميل كان بحدود 106 دولاراً الا انه في عام 2022 ازداد كمية النفط المصدرة لتبلغ 1,359 مليون برميل وكان معدل سعر بيع البرميل 95.62 دولاراً، اي انه على الرغم من زيادة الكمية المصدر من النفط نلاحظ انخفاض سعر البيع ولهذا السبب لا يمكن اعتماد على الايرادات النفطية بشكل كامل لكي نتجنب الازمات المالية التي يمكن ان تحدث في حال انخفاض الانتاج النفط وانخفاض اسعاره .

7.5. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

هناك مؤشرات عدة معتمدة لقياس التنوع الاقتصادي نذكر منها [9]

- 1- درجة التغيير الهيكلي: ويدل هذا المؤشر على ارتفاع او انخفاض الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP.
- 2- نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات: اذ تدل زيادة الصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي.
- 3- أستقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بأسعار النفط: حيث ان التنوع الاقتصادي يفترض ان يحد من عد الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية.
- 4- نسبة الايرادات غير النفطية الى مجموع الايرادات: ويدل هذا المؤشر على النجاح في ايجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- 5- ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي: حيث يعد هذا المؤشر مؤشراً باتجاه التنوع الاقتصادي لمدى اسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي.

وهناك مؤشرات معتمدة كصيغ احصائية لقياس التنوع الاقتصادي نذكر منها [8]

1.7.5. مؤشر هيرشمان-هرفندال

وهو من اكثر المؤشرات استخداماً لقياس التنوع الاقتصادي وبصيغ عدة منها

- (1) $H.H.I = 10000 \sum_{i=1}^n si^2$ حيث ان si المساهمة النسبية للمتغير مثل المساهمة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فاذا كانت النتيجة اكبر من (1800) هناك تخصص وليس تنوع (لا يوجد تنوع) اما اذا كانت النتيجة بين (1000-1800) فيعني هذا يوجد تنوع معتدل او متوسط، اما اذا كانت النتيجة اقل (100) فهناك تنوع عالي وهناك صيغة اخرى وهي ان :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}} \quad (2) \quad N: \text{عدد القطاعات}, \quad \frac{x_i}{x}: \text{الاهمية النسبية للقطاعات}$$

2.7.5. مؤشر او كاييف okve-index

وصيغته:

$$\sum \left(si - \frac{1}{n} \right)^2 \quad (3) \quad \text{حيث ان } N \text{ عدد القطاعات، } S \text{ مساهمة العمالة في القطاع}$$

يعرف تقرير الأمم المتحدة (2016) مؤشرات التنوع الاقتصادي بأنها "مجموعة الأساليب الفنية التي من خلالها يتحدد نوع ودرجة التنوع الاقتصادي في بلد ما، وتتعدد هذه المؤشرات ودرجة وملاءمتها وكفاءتها في قياس درجة التنوع، ويأتي في مقدمتها مؤشر هيرفندال - هيرشمان. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على مؤشر هيرفندال - هيرشمان ويرمز له بـ (HHI) وهو مؤشر مركب يقيس درجة التركيز في صناعة أو قطاع ما، ويلاحظ في هذا المؤشر أنه يقيس ظاهرة عدم التنوع وليس التنوع نفسه، أي بمعنى أنه كلما ارتفعت قيمة المعامل ازداد عدم التنوع وانخفض التنوع، وكلما انخفضت قيمة المؤشر قل عدم التنوع وارتفعت درجة التنوع، وفي هذا البحث استخدم الباحث لقياس نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي او الايرادات العامة [13] وكما موضح في الجدول الآتي:-

الجدول (4) يبين نسبة الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات والى الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولاراً)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الايرادات العامة	الايرادات غير النفطية	% الايرادات غير النفطية/الايرادات العامة	% الايرادات غير النفطية/الناتج المحلي الاجمالي
2009	98,987	47187.48	2983.15	6.32	3.01
2010	117,138	59419.76	2308.92	3.89	1.97
2011	169,805	85469.04	1631.25	1.91	0.96
2012	190,290	102458.3	2460.82	2.40	1.29
2013	205,235	97570.66	2649.96	2.72	1.29
2014	196,493	90383.04	7130.54	7.89	3.63
2015	143,413	56958.23	12988.54	22.80	9.06

2016	157,820	46031.53	8580.54	18.64	5.44
2017	175,652	65317.53	10358.13	15.86	5.90
2018	211,146	75774.18	8542.23	11.27	4.05
2019	216,727	91004.2	7065.2	7.76	3.26
2020	154,592	55448.1	1263.1	2.28	0.82

الجدول (5) يبين نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هرشمان (H.H.I)

المؤشر / السنة	2012-2009	2016-2013	2020-2017	2020-2009
اهمية الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة	64.4	936.9	443.9	1445.3
اهمية الايرادات غير النفطية الى GDP	15.5	126.5	62.5	204.5

وحسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان فان مساهمة الايرادات الغير نفطية نسبة للإيرادات العامة بلغت 64.4 لعام 2012-2009 وهذا يعني وجود تنوع بسيط خلال الفترة الجزئية الاولى، ومن عام 2016-2013 بلغت نسبة المؤشر 936.9 وايضا خلال هذه المدة عبر المؤشر عن تنوع بسيط وكذلك الحال للفترة من عام 2020-2017 بلغت (443.9)، اما اجمالي السنوات من 2020-2009 بلغت نسبة المساهمة 1445.3 وهذا يعني وجود تنوع متوسط او معتدل في اجمالي الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة، اما بالنسبة الى نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي كانت لعام 2012-2009 وجود تنوع في هذه الفترة، 2016-2013 بلغت 126.5 وهذا يعبر عن تنوع بسيط، اما الفترة الممتدة بين عام 2020-2017 كانت نسبة التنوع جيدة، اما اجمالي مساهمة الايرادات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020-2009 بلغت 204.5، فكان التنوع قليل.

6. الاستنتاجات

- 1- اثبت تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي أن الاقتصاد العراقي يتميز بانخفاض درجة تنوعه، فقد أوضح تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق وفقاً لمكوناته القطاعية مدى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هذا الناتج، اذ يسيطر النفط على ما يقارب ثلثي الناتج في حين تسهم بقية القطاعات مجتمعة في الثلث الآخر، مما يعكس سلباً على الهيكل الاقتصادي.
- 2- يمتلك العراق فرص ومصادر و موارد اقتصادية عديدة ومتنوعة يمكن من خلال استثمارها بشكل أمثل وخلق مستوى جيد من التنوع الاقتصادي، اذ ان استغلال تلك الفرص والموارد في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية، يمكن أن تؤدي الى تحقيق مستوى مرتفع من التنافسية الى الدرجة التي تدفع بتطوير هذه القطاعات عبر رفع مستوى إنتاجيتها وكفاءتها، وبالحصول ستوسع القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي ويزداد مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد الذي يقلل من الاعتماد المطلق على ناتج القطاع النفطي، مما يساعد على توليد حالة من الاستقرار الاقتصادي نتيجة لتقليل الارتهاك لتذبذبات اسعار النفط عالمياً.
- 3- فيما يخص مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد أشارت نتائج تقدير مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع بأنه كان متدنياً وهذا ما يؤكد هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

7. التوصيات

1. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة إضافة إلى توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي التنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنوع القاعدة الإنتاجية.
2. توفير الفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المتطلبات الأساسية لقدم المستثمر كتوفير البيئة التشريعية والتمكاملة فضلاً عن إلى إقامة المناطق الحرة لما لها من عنصر جذب قوي للمستثمر الأجنبي.
3. ينبغي على العراق أن يسلك طريق التنوع الاقتصادي ويتعد عن القطاع الريعي تدريجياً في بناء اقتصاده المحلي خاصة على المدى الطويل كونه يتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية للخطر، وعليه يجب الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي.
4. تفعيل دور السياسة المالية بشكل اوسع من خلال استعمال ادواتها بشكل يتناسب مع تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الضرائب على السلع المستوردة واعطاء تسهيلات واعفاءات للمنتجين من اجل زيادة الصادرات غير النفطية .

References

- [1] Ahmed, S., & Ahmed, A. (2022). Determinants of economic diversification in some Arab countries. Journal of Finance, Investment and Sustainable Development, (2), 413. <https://doi.org/10.53508/2352-002-002-020>.
- [2] Al-Asfour, M. S. (2014). Principles of the General Budget (6th ed.). Amman: Dar Al-Maseera for Publishing, Distribution and Printing. ISBN: 978-9957-01-016-4.
- [3] Al-Awadi, H., & Qutaish, A. R. (1995). Public Finance (Budget - Taxes - Fees): A Comparative Study (1st ed.). Beirut: Dar Al-Khuloud for Printing and Publishing.
- [4] Al-Essawi, A. K. J., & Abdul-Wahab, B. (2019). Ways to promote economic diversification in Iraq after 2003 (Determinants and Opportunities). Journal of the Islamic University College, (65), 366. <https://doi.org/10.52192/0651-000-012-019>.

- [5] Al-Essa, N. S., & Al-Qataf, I. S. (2006). *Macroeconomics (Principles and Applications)* (1st ed.). Amman: Dar Al-Hamid Publishing. ISBN: 978-9957-458-46-1.
- [6] Al-Hussein, K. S. (2017). The problem of economic diversification in Iraq: Possibilities and available opportunities. In *Proceedings of the First Al-Bayan Annual Conference*. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
- [7] Al-Khayyat, A. H. (2020). The impact of low oil prices on salaries in the Iraq 2020 budget. Center for Strategic Studies, University of Kerbala.
- [8] Al-Mutairi, O. H. (2022). The impact of fiscal policy on economic diversification in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic Sciences*, 6(23), 147. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.Z070722>.
- [9] Al-Rawi, A. O. (2018). *Studies in the Iraqi Economy after 2003: Reality and Challenges* (1st ed.). Baghdad: Dr. Dar for Economic and Administrative Sciences. ISBN: 978-9922-613-05-5.
- [10] Al-Rawi, A. O. (2019). *Analytical Visions of the Iraqi Economic Situation after 2014* (1st ed.). Baghdad: Dr. Dar for Economic and Administrative Sciences. ISBN: 978-9922-613-28-4.
- [11] Al-Tai, B. H. O. (2021). The role and importance of economic diversification in Iraq. *Journal of North African Economics*, 17(2), 52. <https://doi.org/10.35552/0247-017-002-004>.
- [12] Central Bank of Iraq. (2018). *Journal of Monetary and Financial Studies: The Fourth Annual Conference*. Department of Statistics and Research.
- [13] Central Bank of Iraq. (2019). *Annual Economic Report*. General Directorate of Statistics and Research, Baghdad.
- [14] Fahd, E. S. (2021). The impact of crude oil price fluctuations in the global market on unemployment rates in Iraq for the period (1970 - 2020). *Journal of Administration and Economics*, (129), 378. <https://doi.org/10.31272/jae.i129.61>.
- [15] Ghailan, M. S. (2007). The role of the agricultural sector in Iraq's economic diversification policies. *Kerbala University Scientific Journal*, 5(2), 37.
- [16] Jumaa, A. R. O. (2012). *The impact of government financial dominance on the effectiveness of monetary policy in achieving monetary stability* [Unpublished Doctoral Dissertation]. College of Administration and Economics, University of Baghdad.
- [17] Khalil, A., & Al-Lawzi, S. (2000). *Public Finance*. Amman: Dar Zahran for Printing. ISBN: 978-9957-11-105-2.
- [18] Majdoub, R. (2020). *Foreign Direct Investment as a mechanism for economic diversification in Algeria* [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Economic and Commercial Sciences.
- [19] Majdoub, R. (2014). *The financial dominance of the rentier state and its monetary reflections in Iraq for the period (2004 - 2012)* [Unpublished Master's Thesis]. College of Administration and Economics, University of Kerbala.
- [20] Neama, M. M., & Ayal, A. K. (2023). Analysis of the relationship bases between crude oil exports and some economic diversification indicators: An econometric study for the period (2004-2020). *Warith Scientific Journal*, 5(Special Issue), 239. <https://doi.org/10.58410/2157-005-001-013>.
- [21] Rasouli, M. M. (2021). Economic diversification and its role in mitigating the effects of global oil price fluctuations on the general budget in Iraq for the period 2004-2020. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 17(17), 573. <https://doi.org/10.25130/tjaes.17.55.2.33>.
- [22] Saad, F. F., & Baqir, J. (2020). Analysis of the reality of economic diversification in Iraq for the period (2003-2017). *Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 12(47), 45. <https://doi.org/10.46367/kutajees.v12i47.195>.
- [23] Shehab, M. M. (1999). *Financial Economics: Theory of State Finance and Policy for the Capitalist System*. Alexandria: New University House for Publishing. ISBN: 977-5121-65-8.
- [24] Shinjar, A. K. J., & Abdul-Hussein, B. A. (2019). Ways to promote economic diversification in Iraq after 2003: Determinants and opportunities. *Journal of the Islamic University College*, (65), Part 1, 15.
- [25] United Nations (UNFCCC). (2003). *UNFCCC Workshop on Economic Diversification*. United Nations Framework Convention on Climate Change, p. 19.

المصادر

- [1] أحمد، صنيف، وأحمد، عزوز. (2022). محددات التنوع الاقتصادي في بعض الدول العربية. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، (2)، 413. <https://doi.org/10.53508/2352-002-002-020>
- [2] الأمم المتحدة (UNFCCC). (2003). ورشة عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن اتفاق العمل الإطارية بشأن تغير المناخ، ص 19.
- [3] البنك المركزي العراقي. (2018). *مجلة الدراسات النقدية والمالية: المؤتمر السنوي الرابع*. دائرة الإحصاء والأبحاث.
- [4] البنك المركزي العراقي. (2019). *التقرير الاقتصادي السنوي*. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد.
- [5] الراوي، أحمد عمر. (2018). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد 2003: الواقع والتحديات (ط. 1). بغداد: دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والإدارية. ISBN: 978-9922-613-05-5
- [6] الراوي، أحمد عمر. (2019). رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد 2014 (ط. 1). بغداد: دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والإدارية. ISBN: 978-9922-613-28-4
- [7] الطائي، بشير هادي عودة. (2021). دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 17(2)، 52. <https://doi.org/10.35552/0247-017-002-004>
- [8] العيساوي، عبد الكريم جابر، وعبد الوهاب، بهاء. (2019). سبل النهوض بالتنوع الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 (المحددات والفرص). *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، (65)، 366. <https://doi.org/10.52192/0651-000-012-019>
- [9] العيسى، نزار سعد الدين، والقطف، إبراهيم سليمان. (2006). الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات) (ط. 1). عمان: دار الحامد للنشر. ISBN: 978-9957-458-46-1

- [10] المطيري، عثمان حزام. (2022). أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، 6(23)، 147. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.Z070722>.
- [11] حسين، كريم سالم. (2017). إشكالية التنوع الاقتصادي في العراق: الممكّنات والفرص المتاحة. في وقائع مؤتمر البيان السنوي الأول. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- [12] خليل، علي، واللوزي، سلمان. (2000). المالية العامة. عمان: دار زهران للطباعة. ISBN: 978-9957-11-105-2.
- [13] الخياط، عدنان حسين. (2020). تأثير انخفاض أسعار النفط على الرواتب في موازنة العراق 2020. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.
- [14] جمعة، عبد الرحمن عبيد. (2012). أثر الهيمنة المالية الحكومية على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- [15] رسولي، محمد مجيد. (2021). التنوع الاقتصادي ودوره في التخفيف من آثار تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2020. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(17)، 573. <https://doi.org/10.25130/tjaes.17.55.2.33>.
- [16] سعد، فاطمة فرج، وباقر، جعفر. (2020). تحليل واقع التنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2017). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 12(47)، 45. <https://doi.org/10.46367/kutajees.v12i47.195>.
- [17] شنجار، عبد الكريم جابر، وعبد الحسين، بهاء عبد الوهاب. (2019). سبل النهوض بالتنوع الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003: المحددات والفرص. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، (65)، ج1، 15.
- [18] شهاب، مجدي محمود. (1999). الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. ISBN: 977-5121-65-8.
- [19] عبد المجيد، علي إسماعيل. (2014). الهيمنة المالية للدولة الريعية وانعكاساتها النقدية في العراق للمدة (2004 - 2012) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- [20] عصفور، محمد شاكّر. (2014). أصول الموازنة العامة (ط. 6). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ISBN: 978-9957-01-016-4.
- [21] عواضة، حسن، وقطيش، عبد الرؤوف. (1995). المالية العامة (الموازنة - الضرائب - الرسوم): دراسة مقارنة (ط. 1). بيروت: دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع.
- [22] غيلان، مهدي سهر. (2007). دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق. مجلة جامعة كربلاء العلمية، 5(2)، 37.
- [23] فهد، إسراء سعد. (2021). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 - 2020). مجلة الإدارة والاقتصاد، (129)، 378. <https://doi.org/10.31272/jae.i129.61>.
- [24] مجدوب، رشا. (2020). الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنوع الاقتصادي في الجزائر [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- [25] نعمه، مناف مرزّه، وعيال، علياء كاظم. (2023). تحليل أسس العلاقة بين صادرات النفط الخام وبعض مؤشرات التنوع الاقتصادي: دراسة قياسية للمدة (2004-2020). مجلة وارث العلمية، 5(إصدار خاص)، 239. <https://doi.org/10.58410/2157-005-001-013>.

<https://doi.org/10.31272/jae.i146.1332><https://admics.uomustansiriyah.edu.iq>

P-ISSN: 1813-6729 E-ISSN: 2707-1359

JAE



Economic Diversification in Iraq Amid Financial Policy Measures and Oil Price Fluctuations

Huda Mahdi Al-Bayati

Dept. of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala, Iraq.

Email: huda.mahdi@uokerbala.edu.iq, ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>**Ghosun Kazem Obaid Al Jarallah**

Dept. of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala, Iraq.

Email: ghasun.k@uokerbala.edu.iq, ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

Article Information

Article History:

Received: 27 / 02 / 2024

Revised: 05 / 11 / 2024

Accepted : 13 / 11 / 2024

Available Online: 01 / 12 / 2024

Pages no : 170 – 178

Keywords:

Economic diversification, fiscal policy, oil prices.

Correspondence:

Researcher name :

Huda Mahdi Al-Bayati

Email:

Huda.mahdi@uokerbala.edu.iq

Abstract

This research aims to stand on the reality of economic diversification in Iraq in light of the fluctuations in global oil prices and the financial policy measures represented by studying public revenues and oil and non-oil revenues in Iraq and measuring their diversity using some indicators of measuring economic diversity, where it became clear that the relative contribution of the oil sector to the gross domestic product increased with a sharp decline in the contribution of economic sectors to the formation of this product and a decrease in economic diversification in these sectors, despite the availability of financial and human capabilities in Iraq that qualify it to be one of the most economically diversified countries, but the economic and security conditions that it went through prevented achieving this, which made the Iraqi economy hostage to structural and structural differences that were clearly reflected in its economic performance, so the researchers recommend the necessity of increasing the relative contribution of economic sectors to the formation of the gross domestic product and added value in preparation for enhancing economic diversification.

